

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٠٩٨

الأربعاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	الأرجنتين السيد إيستريم
	أستراليا السيد كنغ
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا السيد ندوهونغريهي
	شيلي السيد إيراسوريس
	الصين السيد ندوهونغريهي
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1421248 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسمائهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع، والسيدة كيونغ - وها كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الزيارة التي قمنا بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وخصوصا ما يتعلق بحالة الأطفال والتزاع المسلح. بداية، أود أن أعرب عن تقديري للممثلة الدائمة للكسمبرغ، السفيرة سيلفي لوكاس، والفريق بابكار غاي، الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على قيادتهم وتأييدهم للولاية المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح.

في ضوء تزايد الشواغل المتعلقة بالحماية من الهجمات التي تشن على المدنيين، وتساعد أزمة حقوق الإنسان التي

تحتاج البلد، فقد سافرت مع زميلي، المستشار الخاص، السيد أداما دينغ، والسيدة نانسي أوكو برايت، إحدى كبار ممثلي مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، بانغورا، بهدف تقييم أثر الصراعات على النساء والأطفال، علاوة على تقييم خطر الإبادة الجماعية. وتمثل الهدف من البعثة التي قمنا بها - تمشيا مع إطار "الحقوق أولا" - في الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات والاستجابة اللازمة من قبل السلطات الانتقالية والحصول على التزامها بوقف العنف. وقد تمت زيارتنا عقب الهجمات التي وقعت مؤخرا في العاصمة بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر على خلفية تزايد العنف الطائفي الذي ما زال مستمرا اليوم.

وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار المزمع السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنها لم يسبق لها أن عانت من اندلاع العنف الناشئ عن دوافع دينية من هذا القبيل. ومع ذلك، فإن البلد اليوم يدور في حلقة مفرغة من الانتقام، أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتقويض الثقة بين الطوائف على مدى الأجيال القادمة. وقد شهدت بنفسني كيف يهاجم أعضاء تلك الطوائف بعضهم بعضا، وكيف يفرون ويعيشون عن ملاذات آمنة لهم في الكنائس والمساجد. فهم يعيشون في هلع من التعرض للهجوم. بل إنهم يخشون أيضا من دفن موتاهم. وقد جرى حرق قرى بأكملها، وهي ما تزال تحرق ونحن نتكلم في هذه القاعة اليوم.

وعليه، فقد كان أثر الصراع على الأطفال هائلا للغاية، إذ بلغ مستويات من الوحشية. لم يسبق لها مثيل ذلك أن الأطفال يتعرضون للهجوم المباشر، ويقتلون ويشوهون وتقطع رؤوسهم في بانغي وبوار وبوسانغوا وبوزوم. وعلى مدى أكثر من عام، ما فتئ مقاتلو ائتلاف سيليكا السابقون - وفي الآونة الأخيرة، الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير - تواصل بنشاط تجنيد الأطفال بين صفوفها، علاوة على إرغامهم على ارتكاب الفظائع. وتشير التقديرات الأخيرة إلى احتمال ارتباط

ويجب علينا أن نكفل على وجه السرعة تحسين مستوى التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك من خلال العلاقات المدنية - العسكرية. وينبغي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في بانغي، فضلاً عن تعزيز القدرات العسكرية في المقاطعات حيث لا يزال نشر القوات العسكرية ووجود الجهات الفاعلة الإنسانية محدوداً للغاية.

وفي تطور إيجابي، بدأت في ٦ كانون الثاني/يناير عملية تحديد وفصل الأطفال السابقين في ٥ من مواقع الإيواء المؤقت التابعة لائتلاف سيليكسا السابق. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفرج عن ٢٣ طفلاً في بانغي وتم نقلهم إلى مركز للعبور والتوجيه تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد كانت تلك نتيجة الحوار بين ممثلي الأمم المتحدة والسلطات الانتقالية بهدف إتاحة وصول الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل دون عائق إلى المواقع العسكرية ومواقع الإيواء المؤقت على حد سواء. وقد كرر الرئيس السابق للسلطة الانتقالية ذلك التزام خلال الزيارة التي قمنا بها. ويحدوني الأمل في أن تستمر تلك الجهود خلال المرحلة الجديدة من العملية الانتقالية.

لقد شجعتني ما جرى مؤخراً من انتخاب السيدة كاثرين سامبا - بانزا رئيسة للفترة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأضرم صوتي إليها في حث جميع الأطراف على وقف العنف فوراً.

لن تكون عملية فصل الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة إدماجهم بالمهمة السهلة. أولاً، لا يمكن أن يحدث ذلك في فراغ، وإنما يجب أن يكون جزءاً من عملية شاملة وكلية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ثانياً، لا تزال القدرات المدنية الحالية للأمم المتحدة محدودة للغاية ويجب تعزيزها بصورة عاجلة لمواجهة الوضع الراهن، فضلاً عن التحديات التي تواجه عملية نزع السلاح والتسريح والادماج.

ما يصل إلى ٦٠٠٠ طفل حالياً بالقوات والجماعات المسلحة. وشهدت خلال زيارتي أيضاً، شباباً يحملون السلاح، وقد تم التمييز بهم من قبل الجنائيين، وجرى حفضهم على اقتراف العنف استناداً إلى أسس دينية. وبذلك فقد أصبحوا ضحايا للعنف الطائفي الجاري حالياً بقدر ارتكابهم له في ذات الوقت.

وأُسفر انعدام الأمن عن تشريد ما يقرب من نصف مليون طفل في جميع أنحاء البلد خلال عام ٢٠١٣ وهؤلاء الأطفال في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة، إلى جانب كونهم معرضين للمعاناة من خطر الانتهاكات إلى حد كبير. وقد تعرضت المدارس والمستشفيات للهجوم وأعمال النهب. ويتعرض الموظفون الطبيون مراراً وتكراراً للتهديدات ويتم استهدافهم بصورة وبصورة وحشية في سائر أنحاء البلد، الأمر الذي يسفر عن زيادة ضعف الهياكل الاجتماعية والخدمات الأساسية وتركها في حالة من الفوضى العارمة.

لقد تزامنت الزيارة التي قمنا بها مع نقل السلطة من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع المرحلة الأولى من نشر عملية سانغاري. وفي حين أن وجود قوة الاتحاد الأفريقي والقوات الفرنسية ما يزال يسهم في ردع أعمال العنف المستمرة، فما يزال العديد من المدنيين يفتقرون إلى الحماية الأساسية، جراء ارتكاب الجرائم على أساس يومي في بانغي والمقاطعات معاً. ويحدوني الأمل في أن تسهم الجهود الجديدة بالثناء التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ونشر قوات إضافية من جانب الاتحاد الأوروبي، اقترانا بتطور المشهد السياسي، في استعادة القانون والنظام في البلد. وسيكون لتعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل على وجه الاستعجال، فضلاً عن نشر العنصر المدني لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، دور رئيسي في كفالة رصد حقوق الإنسان بصورة كافية، علاوة على توفير الخبرة في مجال حماية حقوق الإنسان.

يشهده المجتمع الدولي اليوم من التزام سياسي وتعبئة بغرض إنهاء الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استجابات كافية لحماية المدنيين، وتوفير مساعدات طارئة للفئات الأضعف، ومرافقة عملية الانتقال الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في البلد.

الرئيس: أشكر السيدة زروقي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دينق.

السيد دينق (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر إلى بعثتي الأردن ولكسمبرغ - وبشكل خاص إليكم، سيدي الرئيس، وإلى السفارة سيلفي لوكاس - على تنظيم هذه الإحاطة.

كما يعلم أعضاء المجلس، فقد تمثل هدفنا الرئيسي خلال زيارتنا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تقييم ما يشهده البلد من خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ودعوة السلطات الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى العمل على وقف العنف وتعزيز حماية السكان المدنيين.

لقد كان واضحاً من خلال ما رأيته وسمعته أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يائسة. وتلقينا تقارير وشهادات من الضحايا والشهود تتحدث عن حلقات صادمة من العنف بحق الأبرياء في أفريقيا الوسطى، بمن في ذلك النساء والأطفال. وما زال هذا العنف مستمراً حتى ونحن نناقش حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم.

كما قلت في بياني السابق في اجتماع مجلس الأمن على أساس صيغة آريا في ١ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٣، فإننا نواجه حالة من الانتهاكات والإساءات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان على نحو لم يشهده البلد من قبل. وهناك بلاغات واسعة الانتشار عن حالات إعدام بإجراءات موجزة وغيرها من أشكال القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتشريد القسري، وأعمال التشويه والعنف الجنسي

تحتاج الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى موارد بشرية ومالية كافية ليتسنى لها تقديم المساعدة اللازمة لإعادة الإدماج. في الوقت نفسه، فإن استمرار دعم القوات العسكرية على الأرض وتعاونها أمر أساسي لضمان أمن الأطفال واستمرار حمايتهم. وكما أظهرت التجربة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة معرضون بوجه خاص لإعادة التجنيد والعنف انتقاماً.

يجب أن نرسل إشارة أقوى لمرتكبي هذه الجرائم البشعة مفادها أنهم سوف يخضعون للمساءلة. ينبغي على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد في سبيل ذلك وأن يستخدم كل الأدوات المتاحة له. فمن الأهمية بمكان مساعدة السلطات الانتقالية على إنفاذ القانون من جديد وتمكين القضاء من الاستجابة للانتهاكات الجارية. هذا أمر ضروري للردع عن ارتكاب المزيد من العنف وللشروع في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات.

أرحب بشدة بلجنة التحقيق المزمع إنشاؤها قريباً، وكذلك باعتزام المجلس اتخاذ تدابير هادفة ضد مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. أرحب أيضاً بقيام مجلس حقوق الإنسان بتعيين الخبرة المستقلة ماري - تيريسي كيتا بوكوم، وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع المكلفين بولايات لضمان التكامل في عملنا.

ظلت هذه الأزمة تلوح في الأفق منذ أكثر من عام، وقد نفذ منا الوقت للحؤول دون تصاعد العنف. والخيار الوحيد المتاح أمامنا اليوم هو تعزيز استجابتنا بأن نتخذ فوراً إجراءات قوية وعاجلة. أنا هنا اليوم لأدعو المجلس إلى أن يظل منتبهاً إلى الأزمة التي غرقت فيها جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحدوني الأمل في أن يتحد المجلس لتكثيف انخراطه واستدامته، بدعم من الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة. يجب أن يُترجم بسرعة ما

وتضاربت آراء الزعماء الدينيين في بوسانغوا بشأن مَنْ يتحمل المسؤولية عن أعمال العنف الجارية في المحافظة. فأسقف أبرشية بوسانغوا شجب الانتهاكات التي ارتكبت بحق المسيحيين وما يُنظر إليه على أنه تواطؤ من جانب المجتمعات المسلمة. من ناحية أخرى، انتقد ممثل المسلمين في بوسانغوا الهجمات المستمرة على المسلمين من قبل جماعات أنتي - بالاكا التي يستضيفها في رأيه الأسقف الكاثوليكي المحلي ويدعمها.

في مشاورات مع رئيس العملية الانتقالية، ميشيل جوتوديا، قلت له بوضوح إنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن وأن من واجبه أن يتخذ كل التدابير الممكنة لحماية جميع السكان، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية. وحثنا السيد جوتوديا على العمل جنباً إلى جنب مع الزعماء الدينيين والمجتمع المدني بغية الشروع فوراً في حملة مصالحة تهدف إلى وضع حد لأعمال العنف والكراهية بين الطوائف.

لقد تطور العنف الذي كان ينظر إليه في البداية على أنه مواجهة بين عناصر السيليكسا السابقين وميليشيات أنتي - بالاكا تطوراً سريعاً ليصبح مواجهة خطيرة جداً بين المدنيين من المسلمين والمسيحيين. وقد صُدمت مستوى الكراهية بين الطائفتين. إن ما يجري من تحريض على ارتكاب العنف على أساس الدين أو العرق، وما يُشتر من هجمات متعمدة تستهدف المدنيين على أساس هويتهم، يشكل عوامل تشير إلى وجود مخاطر عالية تنذر بوقوع جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية على حد سواء.

ما من شك في أن الإجراءات التي تتخذها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية تسهم إسهاماً هائلاً في حماية مواطني أفريقيا الوسطى، ولا سيما داخل مخيمات المشردين داخلياً وحولها. غير أنه من الواضح أن مواردنا وقدرتها على الحماية محدودة، بالنظر إلى نطاق أعمال العنف ووقوعها في جميع أنحاء البلد وأن البعثة

بحق البالغين والأطفال، فضلاً عن ما تتعرض له الممتلكات من تدمير ونهب على نطاق واسع، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والكنائس والمساجد. في الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية مقلقة للغاية أيضاً، وسيستمع أعضاء المجلس إلى المزيد من التفصيل في هذا الشأن من زميلي مساعد الأمين العام كيونغ - وها كانغ.

رداً على استمرار الهجمات التي يشنها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عناصر سابقون من السيليكسا مستهدفين بها المدنيين المسيحيين، تطورت جماعات الدفاع عن النفس التقليدية التي نشأت على أساس مجتمعي في شتى أنحاء البلد إلى ميليشيات مسيحية أكثر تنظيماً عرفت باسم "أنتي - بالاكا"، أي مناهضو استخدام السواطير، وهي تستهدف الأعضاء السابقين في السيليكسا ومن يُشتبه في أنهم يناصرونهم من المدنيين المسلمين. وتفيد التقارير بأن ميليشيات "أنتي - بالاكا" أصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل، ويقال إنها باتت تضم بعض جنود الجيش السابقين المتعاطفين مع الرئيس السابق بوزيزيه. وبحسب التقارير فإن هؤلاء الجنود السابقين أدوا دوراً قيادياً في تنظيم الهجمات ضد المدنيين المسلمين. على سبيل المثال، أدت الهجمات التي وقعت في بانغي يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى مقتل ألف شخص على الأقل، معظمهم من الأعضاء السابقين في السيليكسا والمدنيين المسلمين. وفي مقابلات مع أفراد قدموا أنفسهم على أنهم أعضاء في ميليشيات "أنتي - بالاكا" في بانغي، زعم هؤلاء أن الميليشيات انتشرت في جميع محافظات البلد البالغ عددها ١٦ محافظة بغية حشد المدنيين المسيحيين ضد المدنيين المسلمين.

من ناحية أخرى، لا يزال عناصر سابقون من السيليكسا يشنون هجمات على المدنيين المسيحيين في جميع أنحاء البلد. وأثناء وجودنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، تلقينا إفادات من أناس شهدوا مقتل مدنيين مسيحيين على أيدي عناصر سابقين من السيليكسا خلال سلسلة من الهجمات الانتقامية.

النشر الكامل والفعال للبعثة. وينبغي للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات في البعثة على نحو عاجل.

وينبغي بذل جهود متضافرة لتعزيز ودعم عملية وطنية للسلام والمصالحة. وهناك حاجة ملحة إلى تشجيع الحوار بين المسيحيين والمسلمين للتخفيف من حدة الانقسامات العرقية والدينية الموجودة في البلد. وكخطوة أولى ضمن سلسلة من المبادرات، يعمل مكنتي لدعم الجهود التي يبذلها رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الانتقالي والمنسق الوطني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتنظيم منتديات للسلام في البلد تجمع بين قادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين من سبع مقاطعات. ولكن هذا لا يكفي. وأنا أحث المجتمع الدولي على الإسهام في هذه العملية.

وسيكون من الصعب تعزيز المصالحة واستعادة السلام في البلد دون التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة حالياً. وقد بذرت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي حدثت بذور الكراهية في المجتمعات المحلية. ومن المهم جداً أن ندعم جميع المبادرات، بما في ذلك لجنة التحقيق، لتحديد الجناة وإخضاع المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات للمساءلة. وينبغي لنا أيضاً النظر في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. فلا يمكن أن يكون هناك أي عذر أو مبرر للتغاضي عن الإفلات من العقاب.

وعلى الرغم من أن استجابة المجتمع الدولي تأتي متأخرة، فلا يزال هناك مجال للعمل من أجل تعبئة الموارد المناسبة وعكس مسار واحدة من أسوأ أزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية في عصرنا. ونحن بحاجة إلى النهوض بمسؤوليتنا عن حماية أبناء أفريقيا الوسطى من خطر الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

الرئيس: أشكر السيد دينغ على إحاطته الإعلامية.

لم تنتشر بعد إلا بصورة جزئية. وهناك حاجة ملحة إلى النشر الكامل لقوات حفظ السلام التابعة لها في أقرب وقت ممكن.

ويتمثل شاغل آخر كشفت عنه بعثتنا وكان له أثر سلبي على حماية المدنيين في أن البعض يتصورون أن قوات حفظ السلام المنتشرة في البلد ليست محايدة. وزعم بعض المحاورين أن ثمة تصوراً بأن جنود حفظ السلام يقفون، في بعض الحالات، إما إلى جانب الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) أو إلى جانب عناصر ائتلاف سيлика السابق، مما أدى إلى تآكل الثقة في بعض الحالات والإضرار بقدرتهم على العمل.

وفي تفاعلنا مع الزعماء الدينيين، لاحظنا أنه بالرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها رئيس أساقفة بانغي وإمامها من أجل تعزيز السلام والحوار، لا يزال أثر المبادرات المتخذة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ محدوداً. وثمة حاجة ملحة إلى دعم وتكثيف هذا الحوار بين الأديان على كل من المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي.

وفي تقديري، فإن الهجمات الواسعة النطاق وذات الطابع الجامح التي يشنها مقاتلو ائتلاف سيлика السابق والمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)، وكذلك المدنيون المسلحون المرتبطون بهم، ضد المدنيين على أساس الدين أو العرق تشكل جرائم ضد الإنسانية. وإذا لم يتم وقفها، فثمة خطر من أن تحدث إبادة جماعية في البلد.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي، إذ يدرك حقيقة أن السلطات الانتقالية لا تملك القدرة على حماية السكان المدنيين ولا على ممارسة السيطرة على العناصر المسلحة التي تهاجمهم، ولا سيما النساء والأطفال، يجب عليه اتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة الدولة على وقف الانتهاكات وحماية المدنيين. وهناك حاجة ملحة إلى دعم

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى سيكون وصمة في ضمير شعبها والعالم إلى الأبد.

وتلبية لدعوة من الممثل الخاص للأمين العام بابكر غاي، أوفدت نانسي أوكو برايت، مديرة مكنتي، للمشاركة في بعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، جنبا إلى جنب مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد حصلت البعثة على المساعدة من بعثة مشتركة على المستوى التقني جرى تنظيمها بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، والتي سافرت إلى بوار ونسقت مع فريق لتقصي الحقائق أوفدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة نفسها.

ورصد الوفد الوضع العنيف الذي يتكشف في جمهورية أفريقيا الوسطى وشهد، في بعض الحالات، حوادث أشبه بالإعدام خارج نطاق القانون وقرى خاوية لا تزال النيران مشتعلة في بيوتها. وعلمنا عن تنامي قوة وتنظيم الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)، الذين تواطأوا مع عناصر سابقة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ويستهدفون المقاتلين والمدنيين المسلمين. وبالمثل، فقد شكل المدنيون المسلمون ميليشيات لحماية أنفسهم وشنوا هجمات انتقامية، أفادت أنباء أنها نُفذت بمساعدة مقاتلي سيليكا وعناصر تشادية.

ولا يزال العنف الجنسي متفشيا في الصراع. وخلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ٥٣٠ ٤ حالة عنف جنسي ارتكبه رجال مسلحون، يُعتقد إلى حد بعيد أنهم من عناصر سيليكا، في بانغي، بوالي، بوسيمبيلي، دامارا، مبيكي،

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بانغورا.

السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أشكر مجلس الأمن، تحت رئاسة المملكة الأردنية، على دعوتنا للإسهام في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أيضا عن امتناني للممثلة الدائمة لدوقية لكسمبرغ الكبرى على دعمها لهذه المبادرة.

قبل عام واحد تحديدا، قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس بعد زيارتي لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢ (انظر S/PV.6899). وأشارت إلى اتجاهات العنف الجنسي البشعة وحذرت من أنه إذا لم يتم حمل الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، فإن العواقب ستكون وخيمة. وأشارت إلى بيانين مشتركين، أولهما موقع بين الأمم المتحدة والحكومة والآخر مع الجماعات المسلحة المشاركة في اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تهدف إلى تعزيز التزام أطراف الصراع بمنع جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالصراع. وذكرت أيضا أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي صراع في طي النسيان، ونهت المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص لإدارة الجوانب الإقليمية للأزمة.

واليوم، فإن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تدهور وأصبح العديد من أسوأ التوقعات، حقيقة واقعة للأسف. فقد حمل أفراد الطائفتين السلاح وقتلوا بعضهم بعضا على أساس الأواصر الدينية. ويتمثل جزء من المأساة في أن هذا العداء الشديد أمر جديد؛ إذ عاشت هاتان الطائفتان في السابق معا وعملتا جنبا إلى جنب وتزواج أبناؤهما. ومن الواضح أن هذا العداء كان من الممكن تفاديه.

ومشاركة الأطفال في ارتكاب تلك الجرائم البشعة قد يدل على الوصول إلى نقطة اللاعودة، والتي ربما يصبح التعايش بين طوائف معينة بعدها أمرا مستحيلا في المستقبل القريب.

وعملية سنغاري، يستحق كل الثناء. وأرحب أيضا بإعلان الاتحاد الأوروبي مؤخرا عن عزمه نشر بعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى. يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتنفيذ القرارين ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣).

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات مهمة من أجل وقف العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى والحد من الضرر الذي لحق بمواطني تلك الدولة، وبضمير الإنسانية جمعاء. ويشكل التعيين التاريخي الأول من نوعه لرئيسة مؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مصدر أمل وإلهام للجميع. وتشكل قيادة المرأة على رأس الحكومة رمزا قويا لتحقيق التقدم والتغيير، ولكن ليس بوسع أي زعيم قيادة هذا التحول لوحده. لذلك فإنني أحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه وتعاون الكاملين لها، حتى تكون قوة وحدة وسلام في بلد شهد الكثير من الفوضى والحرب.

ثانيا، ثمة حاجة لتنفيذ برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أن يشمل إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. كما ينبغي أيضا اتخاذ خطوات فورية لتحسين حماية المدنيين. حيث سيساعد ذلك على عدم تكوين جماعات للدفاع عن النفس في المجتمعات المحلية. وينبغي للجهود المستقبلية الرامية لبناء جيش وطني أن تأخذ بعين الاعتبار تطبيق معايير حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣).

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي تحسين تنسيق جهوده في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن لإتاحة أدوات بسيطة، مثل خطوط الهاتف المجانية الخاصة بالطوارئ وآليات الاستجابة السريعة والمنسقة إنقاذ الأرواح. وينبغي للقوات الدولية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى الانتباه إلى خصوصيات النزاع، التي تتطلب فهما متعمقا للأزمة وأسبابها. ويتطلب ذلك، نشر خبرات محددة في مجال التنسيق المدني والعسكري وحماية

سبيوت ومقاطعة أو هام - بندي. وبعد الهجمات التي شنتها الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) وعناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على مواقع عسكرية في بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأن العنف الجنسي المرتبط بالصراع ما زال مُستخدما.

تلقي الفريق تقارير عن وقوع أعمال عنف جنسي، ارتكبتها الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير أو التي كانت تنتمي في الماضي إلى ائتلاف سيليك. كما أكدت البعثة أيضا حالات زواج قسري، شملت أطفالا في بعض الأحيان، تورطت فيها أساسا عناصر ائتلاف سيليك.

ثمة أيضا العديد من الادعاءات بأن مخيمات المشردين داخليا، التي تؤوي معظمها عناصر تنتمي إلى الجماعات المسلحة، هي مكان ترتكب فيه أعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاع. ويخاف الضحايا الإبلاغ عن تلك الجرائم نظرا لاستمرار وجود عناصر من الجماعات المسلحة في المجتمعات المحلية، وانعدام القانون والنظام. إنني مترعدة جدا مما اكتشفته البعثة، فيما يخص عدم اتخاذ إجراءات ملائمة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي خلال النزاع الذي استمر لعام.

توجد مع ذلك بعض العلامات المشجعة التي تشير إلى إمكانية تحسن الحالة. حيث أن إشراك الزعماء الدينيين، المسلمين والمسيحيين منهم على حد سواء، في المبادرات الجارية لعقد مصالحة بين الطوائف في جمهورية أفريقيا الوسطى، أمر جدير بالثناء، وينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي.

إن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت القيادة الممتازة للممثل الخاص للأمين العام بابكر غاي، فيما يخص إدارة تحويلين سياسيين حساسين، تستحق بالغ الثناء. في هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي، الذي استجاب بشكل حاسم فيما يخص نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

المدنيين. علاوة على ذلك، يمكن للإدارة الاستباقية للديناميات الإقليمية أن تثمر بسرعة، وتضع الأساس لحل هذه الأزمة.

أهتئ المجلس على اهتمامه والخطوات الهامة التي اتخذها بالفعل لوقف العنف وضمان المساءلة عن الجرائم. وأثني على المجلس على إنشائه آليات الجزاءات، ولجنة تقصي الحقائق فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وندعو لتنفيذها بشكل عاجل. ولا يمكن المغالاة فيما يخص أهمية نشر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمختلف بعثات تقصي الحقائق.

لقد تأثر أكثر من نصف سكان البلد، ٢,٥ مليون من بين ٤,٦ مليون شخص، جراء الأزمة وهم بحاجة إلى المساعدة، ويتتاب الخوف الناس في جميع أنحاء البلد. وفر أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم وهم مشردون داخليا، بمن في ذلك ما يناهز ٤٨٠ ٠٠٠ في العاصمة بانغي وحدها. ينام في مطار بانغي حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص في العراء مع فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، والإمدادات محدودة للغاية. ويختبئ خارج بانغي، آلاف الأشخاص في الغابة من دون أن تقدم لهم أية مساعدات أو خدمات، ويخشون كثيرا من مغادرتها. كما أن نصف المشردين هم من الأطفال.

بالإضافة إلى أولئك المشردين داخليا، فر ما يناهز ٨٦ ٠٠٠ مواطن من أفريقيا الوسطى كلاجئين، وطلبوا الحماية في البلدان المجاورة خلال العام الماضي، أغلبهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن أيضا في تشاد والكاميرون وجمهورية الكونغو. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة دون الإقليمية إلى ٢٤٦ ٠٠٠ لاجئ. وتم اجلاء ما يناهز ٢٨ ٠٠٠ مواطن ينتمون إلى بلدان أخرى، من جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تصاعد الأزمة في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تلقينا تقارير مروعة عن أشخاص تعرضوا للقتل أو أصيبوا أثناء محاولتهم الفرار من أعمال عنف. حيث أفيد قبل بضعة أيام مضت فقط، عن إيقاف قافلة تقل في أغلبها أسرا مسلمة يجري اجلاؤها من قرية فكاب، والتي كان مقررا لها أن تلجأ في نهاية المطاف إلى الكاميرون المجاورة، في منطقة بوار، الواقعة شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعرضت لهجوم قام به أشخاص يحملون قنابل يدوية وسواطير. وقتل ما لا يقل

المدنيين. علاوة على ذلك، يمكن للإدارة الاستباقية للديناميات الإقليمية أن تثمر بسرعة، وتضع الأساس لحل هذه الأزمة.

أهتئ المجلس على اهتمامه والخطوات الهامة التي اتخذها بالفعل لوقف العنف وضمان المساءلة عن الجرائم. وأثني على المجلس على إنشائه آليات الجزاءات، ولجنة تقصي الحقائق فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وندعو لتنفيذها بشكل عاجل. ولا يمكن المغالاة فيما يخص أهمية نشر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمختلف بعثات تقصي الحقائق.

أخيرا، أدعو مرة أخرى إلى زيادة تركيز الشركاء الدوليين، على الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالتراع، لضمان توفير خدمات لضحايا العنف الجنسي، وخاصة في أماكن النزوح والمناطق المعزولة.

الرئيس: أشكر السيدة بانغورا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيونغ وا كانغ.

السيدة كيونغ وا كانغ (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس بشكل خاص، والممثلة الدائمة للكسمبرغ، على منحنا هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالتين الإنسانية وتلك الخاصة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

استفحلت الأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الشهرين اللذين أعقبا الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصيغة آريا، مدير عمليات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. حيث فشل النظام السياسي، وتفككت البنية التحتية الأمنية، وحصل انهيار كامل للقانون والنظام، وتوقفت عن العمل، مؤسسات الخدمات العامة، التي كانت ضعيفة بالفعل ومستترفة قبل الأزمة الحالية. كما لا تزال ترتكب أبشع

المنظمة الدولية للهجرة عمليات الترحيل، وتنقل جوا الآلاف من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل من جمهورية أفريقيا الوسطى، مع الاهتمام بإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، مثل تلك التي تحتاج إلى عناية طبية.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي حتى الآن في أزمة النقص المزمن في التمويل. وفي الأسبوع الماضي، قمنا بتنقيح النداء الإنساني، آخذين في الاعتبار بسرعة تدهور الحالة في البلد. ونحن الآن بحاجة إلى ما يربو على ٥٥١ مليون دولار لاستجابتنا الإنسانية في عام ٢٠١٤.

ولدينا أنباء طيبة فيما يتعلق بذلك الأمر. ففي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العمل الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، المعقود في بروكسل يوم الاثنين، برئاسة مشتركة من منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي، والسيدة كريستالينا جورجييفا، المعنية بالمساعدة الإنسانية والاستجابة للآزمات، تعهدت الدول الأعضاء بسخاء بتوفير مبلغ يزيد على ٢٠٠ مليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية، ومبلغ إضافي قدره ٢٨٠ مليون دولار من أجل التنمية وإعمار البلد في الأجل الطويل. وتتيح لنا تلك التعهدات التي تجدد منا كل الترحيب، توفير الغذاء ومياه الشرب المنقذين للحياة، فضلاً عن توفير المأوى والرعاية الصحية خلال الأشهر القليلة المقبلة. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى أكثر من ذلك بكثير.

ذلك أنه ليس بوسع المساعدة الإنسانية أن توجد حلاً للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكن استنهاض الدولة المنهارة هذه بعد سنوات من فشل المجتمع الدولي في الاستجابة للأزمة التي كانت تلوح في الأفق عن طريق المساعدة الإنسانية وحدها. ويجب استعادة الأمن والاستقرار في البلد على وجه الاستعجال.

لقد أسفر النشر الجاري لقوات البعثة الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من القوات

عن ٣ أطفال و ١٩ شخصا بالغاً، وأصيب ٢٣ شخصا على الأقل، بينهم أطفال، بجروح.

تشكل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الإنساني الدولي. وقمنا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بتفعيل أعلى مستوى استجابة لدينا، المعروف بالمستوى ٣ الخاص بتفعيل الطوارئ الإنسانية على نطاق كامل المنظومة. لقد عززنا القيادة الإنسانية الميدانية، من خلال نشر منسق أقدم للشؤون الإنسانية، الذي هو السيد عبده دينغ. كما أرسلنا أيضاً أكثر موظفينا خبرة ومهارة، وصرفنا أموالاً مخصصة لحالات الطوارئ، وحشدنا إمدادات وخطوط إغاثة. واجتمع مديرو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مرتين خلال هذا الشهر، لتقييم الحالة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل. وعاد مدير عمليات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرة أخرى إلى البلد الأسبوع الماضي فقط، من أجل عقد لقاء مع الشركاء في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة.

يعمل الشركاء المنتمون إلى المنظمات غير الحكومية وموظفو وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والصناديق والبرامج بشكل وثيق في الميدان، مع المجتمع المدني والزعماء الدينيين من جميع الطوائف لتقديم المساعدة في بيئة خطيرة للغاية وغير متوقعة. ووفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء لما يناهز ٣١٥ ٠٠٠ شخص، خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وتتولى منظمة أطباء بلا حدود قيادة المساعدة الطبية. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مواد إغاثة أساسية، بما في ذلك الأغذية والأفرشة، لما يناهز ٢٠ ٠٠٠ شخص خلال هذا الشهر، وسوف يتلقى المزيد منهم مواد إغاثة خلال الأيام المقبلة. ودعمت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وزارة الصحة وغيرها من الشركاء لتطعيم ما يناهز ٧٢ ٥٠٠ طفل في ١٧ موقعا، خلال هذا الشهر. وتراقب

الفرنسية، عن أثر إيجابي في المناطق التي تجري فيها عملياتها. كما أعطت التطورات السياسية التي حدثت خلال الأسبوع الماضي، بما في ذلك تعيين رئيس جديد مؤقت للبلد، وموافقة الاتحاد الأوروبي على نشر قوات تابعة له أملا جديدا للسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فهم ما زالوا على خوفهم وشكوكهم، نظرا لما شهدوه وتعرضوا له من فظائع. ويجب على المجتمع الدولي النظر في جميع الخيارات المتاحة لإعادة استتباب الأمن.

ويجب أن تواصل الاستجابة الدولية أيضا بناء مجتمعات أكثر قوة ومرونة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتعين علينا النظر فيما وراء اليوم، فضلا عن اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة سبل كسب العيش والحفاظ على هياكل دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز الاقتصادات المحلية من أجل توفير الأساس للإنعاش المبكر وتحقيق التنمية في الأجل الطويل.

ويجب التصدي على وجه السرعة للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الافتقار إلى مؤسسات الحوكمة التي

تتسم بالفعالية والشمول والكفاءة، وسوء إدارة وتوزيع الوصول إلى الموارد الطبيعية، بما في ذلك الماس، وهشاشة التماسك الاجتماعي، والشعور العميق بالتمييز. ونحن بحاجة أيضا إلى دعم قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في سعيهم جاهدين للأمم الجراح الناجمة عن الصراعات العنيفة، وبناء التماسك الاجتماعي، وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية، والحد من العنف الطائفي، بما في ذلك من خلال الحوار بين الأديان. وتكتسي المصالحة بين المجتمعات المحلية أهمية حاسمة لحماية المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد رأينا بالفعل التكلفة البشرية الناجمة عن إهمال المجتمع الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، فإن علينا أن نعمل على وجه السرعة.

الرئيس: والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.